Linguistic Analysis Of The Opposition Discourse In The Iraqi Parliament: An Analytical Study

التحليل اللغوي لخطاب المعارضة في مجلس النواب العراقي: دراسة تحليلية

Received 2025-12-25
Accepted 2026-01-9
Published 2026-04-3

Marwa Hussein Ali, Iyad Nazim Jassim
[1,2]College of Arts, University of Anbar, Iraq
mar22a4010@uoanbar.edu.iq*1, art.eyadprince76@uoanbar.edu.iq

To cite this article: Ali, Marwa Hussein., Jassim, Iyad Nazim. (2026). Linguistic Analysis Of The Opposition Discourse In The Iraqi Parliament: An Analytical Study. Ijaz Arabi: Journal of Arabic Learning, 9 (2), 764-778, DOI: https://doi.org/10.18860 /ijazarabi.V9i2.39737

Abstract
This study provides a comprehensive linguistic analysis of the political opposition discourse in the Iraqi Council of Representatives during the first parliamentary term (2006–2010). It employs textual discourse analysis to examine the linguistic features and rhetorical strategies used by opposition blocs to express their positions during parliamentary sessions, including withdrawal, boycott, and suspension of membership. The research highlights how these linguistic strategies reflect political and social conflicts within the parliamentary arena. The study draws on official session transcripts, statements by members of parliament, press releases, and media coverage, analyzing language at syntactic, semantic, and rhetorical levels, with a focus on tools such as negation, emphasis, metaphor, and simile. The time frame of the study covers 2006 to 2010, a critical period following the U.S. occupation, characterized by heightened political tensions and security challenges. Preliminary analysis indicates that the opposition used a variety of complex linguistic tools to express dissent, convey political pressure, and influence public opinion, while the political consensus of the period limited parliamentary oversight and weakened the opposition's role, affecting legislative performance and democratic development. The study emphasizes the importance of language as a medium for understanding political processes and suggests that further research on subsequent parliamentary terms could enrich knowledge of Iraqi political discourse. Moreover, it contributes to understanding how such linguistic practices may benefit speakers of languages other than Arabic by providing insights into political communication and rhetoric in multilingual contexts.

Keywords: Iraqi Council of Representatives; Political Opposition; Parliamentary Withdrawal; Legislative Performance; Political Discourse; Political Consensus

المقدمة

يمثل مجلس النواب العراقي المؤسسة التشريعية الرئيسة في النظام السياسي، إذ يعكس توازن القوى السياسية المتنوعة ويشكل فضاءً لتداول الآراء وصنع القرارات الوطنية، خلال الدورة الانتخابية الأولى من 2006 إلى 2010، وواجه مجلس النواب العراقي تحديات غير مسبوقة على صعيد السياسة والأمن والمجتمع في ظل مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي والصراعات الطائفية، ما أدى إلى

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

ظهور ممارسات سياسية جديدة للمعارضة داخل المجلس مثل الانسحاب والمقاطعة وتعليق العضوية، تلك الظواهر لم تقتصر على كونها مواقف سياسية فقط، بل حملت أبعاداً لغوية أساسية، إذ استخدمت المعارضة اللغة كأداة للتعبير عن الرفض السياسي وبناء الضغط والتأثير على الرأي العام، مما يبرز الدور الحاسم للخطاب السياسي في تكوين التوازنات البرلمانية.

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على جانب لم يتم تناوله بشكل كافٍ في الدراسات السابقة، وهو تحليل الخصائص اللغوية والخطابية لخطاب المعارضة العراقية، وفهم الأساليب البلاغية واللغوية المستخدمة وذلك ما يعزز إدراكنا لكيفية توظيف اللغة في السياسة، والسؤال حول كيف يمكن أن تؤثر الاستراتيجيات الخطابية على صنع القرار وتشكيل المواقف وإدارة النزاعات داخل المجلس؟ اما الهدف من الدراسة هو تقديم تحليل معمق للخطاب المعارض داخل مجلس النواب العراقي، مع التركيز على خصائص اللغة والأساليب البلاغية التي استخدمتها الكتل المعارضة للتعبير عن مواقفها، واستكشاف تأثير هذا الخطاب على أداء المؤسسات والتوازن السياسي، ومن المتوقع أن تظهر النتائج قدرة اللغة على التأثير في المشهد السياسي ووضوح استخدام أدوات الخطاب المختلفة لتعزيز مواقع المعارضة أو الضغط على الحكومة، مما يساهم في تقديم فهم أوسع لدور اللغة في العمليات السياسية، تشير الفجوة البحثية إلى نقص الدراسات التي تربط بين التحليل اللغوي والاستراتيجيات السياسية للمعارضة، ولا سيما فيما يتعلق بارتباط الأساليب البلاغية بالنتائج السياسية والاجتماعية، ويسعى البحث إلى سد هذه الفجوة من خلال رصد وتحليل خطاب المعارضة بشكل منهجي بما يقدم إضافة علمية واضحة في مجال تحليل الخطاب السياسي العراقي، ويتيح تطبيق النتائج على الدراسات المقارنة للبرلمانات الأخرى في السياقات العربية أو ما بعد النزاعات.

يعتمد البحث على مجموعة متنوعة من المصادر الأساسية تشمل محاضر جلسات مجلس النواب العراقي الرسمية والتصريحات الرسمية للنواب والبيانات الصحفية والتغطية الإعلامية للأحداث البرلمانية، مع التركيز على الحوادث التي شهدت انسحاباً أو مقاطعة أو تعليق عضوية، وتم اختيار هذه المواد لضمان دقة المعلومات وفهم السياق السياسي والاجتماعي الذي جرى خلال الدورة الانتخابية الأولى. استخدم البحث منهج تحليل الخطاب النصي مع التركيز على المستويات التركيبية والدلالية والبلاغية للخطاب المعارض، وتم تحليل استخدام أدوات لغوية مثل النفي والتوكيد والتشبيه والاستعارة والأساليب البلاغية الأخرى لرصد الأنماط الخطابية التي تعكس مواقف المعارضة وأثرها على النقاشات البرلمانية، كما درست الأساليب اللغوية للتعبير عن الرفض والاحتجاج والضغط السياسي وبناء الصورة الذهنية لدى الجمهور والنواب الآخرين. يغطي البحث المدة من 2006 إلى 2010 وهي الدورة الانتخابية الأولى لمجلس النواب بعد الاحتلال الأمريكي، وهي

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

مرحلة حاسمة لفهم التفاعلات السياسية والصراعات داخل مجلس النواب بما يعكس التحديات الأمنية والاجتماعية والسياسية التي أثرت على طبيعة الخطاب البرلماني. ويتكون البحث من ستة مباحث رئيسية تتناول ظاهرة الانسحاب والمقاطعة البرلمانية من منظور لغوي ودراسة الخصائص اللغوية والأساليب البلاغية المستخدمة، وتأثير الانسحاب والمقاطعة على أداء الحكومة ومجلس النواب من منظور لغوي وتحليلي، وأشكال المعارضة السياسية في البرلمان العراقي وتحليل الخطاب المستخدم، ورفع الحصانة واستقالة النواب وتأثيرها السياسي في الخطاب البرلماني، وانسحاب وزراء القائمة العراقية وجبهة التوافق من الحكومة وأثر ذلك على الخطاب السياسي، وأثر التوافق السياسي على أداء المؤسسات ومفهوم المعارضة في الخطاب البرلماني العراقي، لتقديم دراسة شاملة تجمع بين التحليل اللغوي والسياسي والاجتماعي للخطاب النيابي العراقي خلال هذه المرحلة.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على منهج تحليل الخطاب النصي لفحص خطاب المعارضة السياسية في مجلس النواب العراقي خلال الدورة الانتخابية الأولى 2006–2010، مع التركيز على العلاقة بين اللغة والاستراتيجيات السياسية، يتيح هذا المنهج دراسة البنية اللغوية والأسلوبية للنصوص البرلمانية، وربطها بالمعاني والدلالات السياسية التي يسعى النواب إلى إيصالها، تم جمع البيانات من محاضر الجلسات الرسمية، التصريحات والبيانات الصحفية للنواب، والتغطية الإعلامية للأحداث المهمة، مع التركيز على حالات الانسحاب، المقاطعة، أو تعليق العضوية لضمان شمولية المادة، شمل التحليل دراسة المستويات التركيبية والدلالية والبلاغية للخطاب، مع تحديد أدوات لغوية مثل النفي، التوكيد، التشبيه، الاستعارة، والأساليب البلاغية الأخرى التي تعكس مواقف المعارضة وأهدافها. تم رصد الأنماط الخطابية المتكررة والعبارات التي استخدمتها المعارضة للتأثير على النقاش البرلماني وإيصال رسائلها، مع مراعاة السياق السياسي والاجتماعي المحيط. يغطي البحث المدة من 2006 إلى 2010، ويهدف إلى تحديد كيفية استخدام اللغة كأداة للتعبير عن الاعتراض السياسي والضغط على الحكومة، وتحليل أثر هذه الممارسات على أداء البرلمان ووظائفه التشريعية والرقابية، مع تقديم رؤى واضحة حول الدور الفاعل للخطاب في المشهد السياسي العراقي.

نتائج الدراسة ومناقشتها

ظاهرة الانسحاب والمقاطعة البرلمانية من منظورلغوي

الانسحاب لغوياً يشير الى الابتعاد او التراجع عن مكان او موقف ما، وهو مأخوذ من الفعل انسحب، الذي يدل على ترك المكان او التوقف عن المشاركة، اما المقاطعة مشتقة من الفعل قاطع

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

وتعني الامتناع المتعمد والمقصود عن التعامل او الاشتراك في نشاط او حدثٍ ما، وغالباً ما تستخدم في السياقات الاحتجاجية (32، 2021، Al-Kinani، Naji)، وفي السياق النيابي البرلماني، تعرف ظاهرة المقاطعة البرلمانية بأنها امتناع نواب او كتلة برلمانية بشكل جماعي او فردي عن حضور جلسات المجلس او المشاركة في اعماله التشريعية او الرقابية، كتعبير عن رفض سياسي او وسيلة ضغط على خلفية خلافات سياسية او اعتراض على قرارات او إجراءات معينة، وغالباً ما ينظر الى هذه الممارسة كونها سلوكاً سلبياً يحمل دلالات احتجاجية واضحة (83، 2005، Rugby)، بينما قد يستخدم مصطلح الانسحاب البرلماني كمرداف للمقاطعة، الا انه يركز اكثر على جانب التراجع او الابتعاد عن العملية البرلمانية ككل او عن جزء منها، مثل الانسحاب من لجنة معينة او من التصويت دون بالضرورة مقاطعة الجلسات العامة (47، 2008، Al-Husseini؛ 178، 2015، Zaidi).

شهدت الدورة الانتخابية الأولى لمجلس النواب العراقي (2006-2010) ظاهرة متكررة تمثلت في انسحاب ومقاطعة بعض الكتل السياسية داخل المجلس النيابي، كوسيلة للتعبير عن الرفض والاعتراض على السياسات الحكومية أو لتوجيه رسائل ضغط سياسية، وهذه الظاهرة ليست فقط موقفًا سياسيًا، بل تمثل خطابًا بلاغيًا ولغويًا متكاملًا، يعتمد على وسائل وأدوات لغوية معينة تنقل مواقف المعارضة وأهدافها السياسية بأسلوب واضح ومؤثر (139، 2016، Kazim).

ترافقت ظاهرة الانسحاب والمقاطعة مع مرحلة حرجة في تاريخ العراق السياسي، اذ كانت الحكومة الجديدة قائمة على مبدأ التوافق السياسي بين القوى المختلفة، لاسيما بعد انتخابات ٢٠٠٥ التي جاءت في ظل ظروف معقدة سياسية وأمنية (Minutes of Session No.19 2006/7/2)، ورفض رئيس الوزراء نوري المالكي تقديم برنامجه الحكومي الذي ضم 34 نقطة، على الرغم من ذلك نال البرنامج ثقة المجلس (Minutes of Session No.22 2006/7/12؛ 139، 2016، Kazim). هذا الرفض لم يكن مجرد موقف سياسي، بل اتخذ أشكالاً لغوية متعددة في الخطاب النيابي تعبر عن الاعتراض بطرق بلاغية مختلفة، منها التعبير عن الرفض بشكل مباشر أو التلميح إلى الخلاف عبر تراكيب لغوية خاصة (171، 2011، Jamil).

كما ظهرت خلافات حادة بين الكتل النيابية، على الرغم من الدعوات إلى الشراكة الوطنية وتوزيع المناصب وفقًا للاستحقاق الانتخابي، ما دفع بعضها إلى اتخاذ قرار الانسحاب والمقاطعة، كوسيلة احتجاج لغوية وسياسية، من أبرزها القائمة العراقية التي أعلنت انسحابها من الحكومة، معلنة تعليق مشاركتها في عدة وزارات (171، 2011، Jamil)، وأدى الخطاب البرلماني دورًا مهمًا في صياغة هذا الرفض، اذ استُخدمت تراكيب لغوية قوية تعكس التوتر والغضب السياسي (17، Majid). فالخطاب الانسحاب والمقاطعة ليس مجرد موقف سياسي، بل هو نص يتضمن دلالات لغوية متعمقة، تتمثل في أساليب بلاغية متنوعة مثل: أسلوب النفي والرفض، اذ تستخدم المعارضة

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

تراكيب نفي قوية تعبر عن رفضها للسياسات الحكومية أو القوانين المقترحة، مثل جمل النفي المؤكدة ("لا نقبل"، "لم ولن نشارك")، والتي تحمل دلالة الانغلاق والقطع (142، 2014، Samurai). التعبير عن الاستنكاف، وهو تعبير لغوي يدل على الامتناع عن المشاركة، ويبرز في تصريحات النواب والبيانات الرسمية التي تشرح أسباب الانسحاب والمقاطعة (82، 2021، Al-Saadi).

استخدام التوكيد والاقتناع، اذ تلجأ المعارضة إلى استخدام أدوات توكيد مثل "بالتأكيد"، "قطعاً"، لتعزيز موقفها أمام الجمهور والنواب الآخرين، مما يعطي خطابها قوة تأثيرية أكبر (140، 2016، Kazim). اما البلاغة السياسية، تعتمد المعارضة على الاستعارات والتشبيهات في بعض الأحيان لوصف الوضع السياسي المعقد، مثل وصف بعض القوانين بأنها "أدوات قمع" أو "سلاسل تقيد الحريات"، مما يضفي على الخطاب بعدًا شعرياً يجذب الانتباه ويؤثر في المتلقي (18، Majid).

تُستخدم هذه الأساليب اللغوية بشكل مدروس من قبل الكتل المعارضة لتوصيل رسائلها السياسية بفعالية، وتحقيق أهدافها في التأثير على الرأي العام والضغط على الحكومة. تتعدد أسباب الانسحاب والمقاطعة، لكنها تتقاطع في كونها تعبّر عن رفض الوضع السياسي الحالي وعدم الرضى عن سياسات الحكومة، ومنها:

١. الخلافات حول قوانين مثل قانون مكافحة الإرهاب الذي اعتبرته بعض الكتل أداة قمعية تستخدم ضد المعارضة (171، 2011، Jamil).
٢. التوتر بشأن بقاء القوات الأجنبية في العراق، حيث اختلفت الآراء بين الكتل حول طبيعة التعامل معها، مما أدى إلى تباين في المواقف واستخدام خطاب الانسحاب كأداة ضغط (2024، International Information Network).
٣. الظروف الأمنية المتدهورة التي زادت من حالة التوتر والاضطراب، ما دفع بعض الكتل للجوء إلى المقاطعة كرسالة احتجاجية تعبر عن استيائها (17، Majid).
٤. التنافس على الحقوق السياسية والمناصب، اذ استخدمت المعارضة الانسحاب كوسيلة لتأكيد موقفها في الساحة السياسية (Minutes of Session No. 26 2006/7/17؛ 83، 2021، Al-Saadi)
٥. أثر الانسحاب والمقاطعة بشكل واضح على طبيعة الخطاب داخل مجلس النواب، اذ سادت لغة التوتر والرفض بدلاً من الحوار والتفاهم، كما غاب الخطاب التوافقي الذي يحاول تحقيق المصالح المشتركة (2/61، Badr, 2024, 451) إذ أصبح الخطاب أكثر توتراً ومشحونًا بمشاعر الاحتجاج، وهو ما انعكس على اللغة المستخدمة من حيث حدة التعبير وتصعيد لهجة الخطاب، وازدياد استخدام العبارات التي تحمل معانٍ نقدية لاذعة (141، 2016، Kazim).

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

مما تقدم توضح دراسة الانسحاب والمقاطعة أن هذه الظاهرة ليست مجرد سلوك سياسي، بل خطاب لغوي متكامل يعكس موقف المعارضة ويستخدم أدوات بلاغية متنوعة مثل النفي، التوكيد، والاستعارات. هذا يظهر قدرة اللغة على نقل التوترات والصراعات السياسية، كما يبرز دورها في تشكيل الانطباع العام للجمهور والنواب الآخرين.

تأثير الانسحاب والمقاطعة على أداء الحكومة ومجلس النواب من منظور لغوي وتحليلي

يُعد الانسحاب والمقاطعة من أبرز الأساليب التي استخدمتها الكتل المعارضة في مجلس النواب العراقي خلال الدورة الانتخابية الأولى (2006-2010)، وقد ترك هذا السلوك السياسي أثراً واضحًا على أداء المؤسسات الحكومية والبرلمانية. من الناحية اللغوية، انعكس هذا التأثير في تغير طبيعة الخطاب داخل المجلس، اذ تحولت الجلسات من حوار برلماني إلى ساحات مواجهة لفظية ومواقف انفعالية، مما أضعف الوظيفة التشريعية والرقابية للمجلس (142، 2014، Samurai). عطّلت ظاهرة الانسحاب والمقاطعة العديد من القرارات الهامة، إذ أدى غياب نواب المعارضة إلى نقص في النصاب القانوني أحيانًا، مما أسفر عن تأجيل أو إلغاء مناقشات مشاريع قوانين حيوية، فضلاً عن تعطيل اللجان البرلمانية التي تعتمد على توازن تمثيلي. هذا العجز في النصاب انعكس بدوره على ضعف الرقابة على الحكومة، اذ غاب الصوت النقدي المؤثر الذي يمارس دوره في مساءلة السلطة التنفيذية، وهو ما جعل مجلس النواب يفتقر إلى التوازن الديمقراطي المطلوب (83،2021، Al-Saadi).

لغوياً، تعكس الخطابات التي أُلقيت خلال جلسات المجلس في هذه الفترة توترًا واضحًا، إذ ازدادت استخدامات الأساليب البلاغية التي تعبر عن الرفض والاحتجاج، مثل الاستفهامات البلاغية، والتشبيهات القوية، واستخدام أدوات التوكيد والتشديد. هذه اللغة الحادة عكست الصراع السياسي بين الكتل وأظهرت تفاقم الأزمة، مما أدى إلى تراجع قدرة المجلس على أداء دوره التقليدي كمؤسسة تشريعية ومراقبة (142، 2016، Kazim). فضلا عن التأثير على الخطاب، أدى الانسحاب والمقاطعة إلى إضعاف فعالية الحكومة، اذ أصبحت تتعامل مع أزمة مستمرة في التشريع والرقابة، مما أفسح المجال أمام ضعف اتخاذ القرار في ملفات أمنية واقتصادية حاسمة، إذ لم تستطع الحكومة تحقيق إصلاحات مهمة أو مواجهة تحديات أمنية بسبب غياب دعم كتل برلمانية أساسية، وهو ما أدى إلى تفاقم حالة الجمود السياسي (143، 2014، Samurai).

اظهرت النصوص الخطابية الصادرة عن الحكومة والكتل المعارضة خلال تلك المدة استراتيجيات لغوية متعددة، فالحكومة استخدمت خطابًا رسمياً يميل إلى التهدئة والنداء للحوار،

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

بينما لجأت المعارضة إلى خطاب هجومي حاد ومباشر، يُظهر استخدامًا مكثفًا لأدوات التشكيك والإنكار، بهدف تقويض شرعية الحكومة وإظهار ضعفها (Majid، 20).

اكدت التحليلات اللغوية أن هذه الاختلافات في الخطاب السياسي تعكس صراعات أعمق حول السلطة والمشروعية السياسية، كما توضح كيف يمكن للغة أن تصبح أداة فعالة في الصراع السياسي، تستخدمها الكتل لتحقيق أهدافها أو الدفاع عن مواقعها داخل النظام السياسي العراقي (Kazim، 2016، 143)، و بالتالي، فإن تأثير الانسحاب والمقاطعة لا يقتصر على الجانب السياسي والإداري فحسب، بل يمتد إلى الجانب اللغوي والتواصلي داخل مجلس النواب العراقي، اذ أدت تلط الظاهرة إلى تغير نوعي في طبيعة الخطاب السياسي، مما أثر على جودة النقاشات وفاعلية المداولات البرلمانية، وبالتالي على أداء مؤسسات الدولة بشكل عام (Al-Saadi، 2021، 85).

يظهر التحليل أن الانسحاب والمقاطعة أثر على أداء المجلس والحكومة ليس فقط سياسياً، بل لغوياً أيضاً، إذ تحولت لغة الجلسات إلى خطاب مواجهة واحتجاج، مع استخدام مكثف للتعبيرات البلاغية القوية، ما انعكس على جودة النقاش وقدرة المجلس على ممارسة الرقابة الفعالة، ومن الناحية اللغوية، أدى الانسحاب والمقاطعة في مجلس النواب العراقي (2006–2010) إلى تحويل الخطاب البرلماني من حوار بناء إلى لغة مواجهة ورفض سياسي، مما أضعف قدرة المجلس على ممارسة الرقابة والتشريع بفعالية، وأبرز دور اللغة كأداة للتعبير عن الاحتجاج والضغط السياسي.

أشكال المعارضة السياسية في البرلمان العراقي وتحليل الخطاب المستخدم

لم تقتصر المعارضة في مجلس النواب العراقي خلال الدورة الانتخابية الأولى (2006-2010) على مجرد الانسحاب أو تعليق العضوية، بل اتخذت أشكالاً متعددة، تباينت بين المعارضة الرسمية داخل المجلس والمعارضة المسلحة في بعض المناطق، مما أدى إلى تنوع في أنماط الخطاب السياسي المعتمد. في الجانب البرلماني، تميزت المعارضة الرسمية باستخدام خطاب يعبر عن النقد البنّاء والمطالبة بالإصلاح من خلال طرح مقترحات تشريعية بديلة، اعتمدت الكتل المعارضة على استراتيجيات لغوية تظهر التوازن بين الرفض والاقتراح، مستخدمة أساليب البلاغة مثل التوكيد والتمثيل، من أجل إقناع الأعضاء بضرورة تبني سياسات مختلفة (Jamil، 2011، 171).

أما المعارضة المسلحة، فقد استخدمت لغة أكثر حدة وعنفًا، حملت مضامين تهديدية وأدوات تحريضية أدت إلى تفاقم الأوضاع الأمنية والسياسية، حيث ظهر في الخطابات استخدام كبير للاستعارات العسكرية والمجازات الحربية، مما انعكس على خطاب البرلمان ومحيطه السياسي (Phoebe Mar، 2012، 118-119). تلك الخطابات، على الرغم من تأثيرها السلبي، كانت جزءً من الواقع السياسي العراقي وأثرت في توجهات العديد من الكتل داخل المجلس. على الصعيد المدني

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

والسياسي، حاولت بعض الكتل تشكيل جبهات تحالفية تهدف إلى تقديم بدائل سياسية، مثل جبهة مرام برئاسة إياد علاوي، التي استخدمت خطابًا سياسيًا رسميًا يحمل طابع المعارضة الديمقراطية، معتمدًا على استراتيجيات الإقناع والمنطق، لكن هذا الخطاب واجه رفضًا من الكتل الحاكمة، ما انعكس على إضعاف تأثيره داخل البرلمان (Al-Sabah newspaper , 2006/7/17).

تحليل الخطاب داخل البرلمان يظهر اختلافًا واضحًا بين أنماط المعارضة، حيث تنوعت الأدوات اللغوية بين الخطاب المعتدل الذي يسعى للتفاوض، والخطاب العدائي الذي يعكس حالة من التوتر والانقسام السياسي، وهو ما يوضح دور اللغة كأداة سياسية في تشكيل المواقف وتوجيهها (172، 2011، Jamil)، كما كان هناك استخدام مكثف لأدوات الخطاب السياسي مثل السخرية، والتقريع، والأسئلة البلاغية من قبل المعارضة، والتي ساعدت في إبراز نقاط الضعف في أداء الحكومة، مما زاد من حدة الصراع السياسي وقلل من فرص التوافق الذي كان يُعلن عنه رسميًا (120، 2012، Phoebe Mar). بناءً على ذلك، يُمكن القول إن أشكال المعارضة المتنوعة في البرلمان العراقي انعكست بوضوح في الخطاب السياسي، حيث أصبحت اللغة أداة ضغط ومواجهة سياسية، مما أثر على طبيعة النقاشات داخل المجلس وأدى إلى تصعيد الخلافات وتقليل فرص الحوار البناء (174، 2011، Jamil). توضح الدراسة أن تنوع أشكال المعارضة انعكس مباشرة على الخطاب المستخدم، حيث تباينت اللغة بين خطاب معتدل يسعى للإقناع والحوار وخطاب عدائي متوتر. يوضح ذلك كيف يمكن للغة أن تكون أداة سياسية فعالة، تعكس المواقف وتؤثر في اتجاهات النقاش داخل البرلمان.

رفع الحصانة واستقالة النواب وتأثيرها السياسي في الخطاب البرلماني

يقصد برفع الحصانة لغوياً إزالة الحماية القانونية الممنوحة للنائب، والتي تمنع محاكمته او توقيفه اثناء ممارسته للمهام التشريعية والرقابية، اما استقالة النائب هي انسحابه الطوعي من البرلمان، أي التخلي عن العضوية قبل انتهاء المدة الدستورية (232، 2019، Al-Kubaisi). شهد مجلس النواب العراقي خلال الدورة الانتخابية الأولى أحداثًا سياسية مهمة تمثلت برفع الحصانة عن عدد من النواب واستقالة آخرين، ما أثار جدلاً واسعًا في الوسط السياسي وأثر على الثقة بين الكتل النيابية، وتحليل الخطاب المستخدم في هذه الأحداث يكشف عن تباين في الأساليب اللغوية بين الداعمين والمعارضين لهذه القرارات، مما يعكس الانقسامات السياسية العميقة داخل البرلمان، أي في العراق، تعني تحولاً من ضمانات دستورية الى أدوات صراع سياسي، فغاب الخطاب التشريعي لتحلّ محله لغة الاتهام والانفعال، مما أضعف دور البرلمان كمؤسسة وطنية (165، 2020، Al-Dulaimi). تم رفع الحصانة عن النائب مشعان الجبوري في ٨ تشرين الأول ٢٠٠٦، بتهمة اختلاس

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

ملايين الدولارات، اذ اتسم الخطاب الرسمي بالجدية والصرامة، مستخدمًا لغة قانونية واضحة لإضفاء الشرعية على القرار، مع محاولة لطمأنة الجمهور على نزاهة الإجراءات (2006/10/8 Minutes of Session No.44). بينما استخدمت الكتل المعارضة لغة اتهامية واستنكارية، معتمدة على خطاب قوي ينتقد ما وصفوه بالفساد السياسي، وهو ما أظهر الخلافات العميقة في النظرة إلى العملية السياسية ومصداقيتها (Minutes of Session No.48 2006/10/15).

في ٤ تشرين الأول 2007، قبِل المجلس استقالة النائب عبد الناصر الجنابي بعد اتهامه بتمويل عمليات إرهابية، وقد تم استخدام خطاب متزن في جلسة الاستقالة مع التركيز على التزام النظام القانوني، لكن في الوقت نفسه برز في الخطاب البرلماني مشاعر الانقسام السياسي بين الكتل (Minutes of Session No.13 2007/10/4). كما كان لرفع الحصانة عن نواب بارزين مثل مثال الآلوسي في 2008 ومحمد الدايني في 2009 تأثيرات كبيرة، اذ صاحبت هذه القرارات تصريحات سياسية متضاربة، بين من رأى أنها خطوة لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، ومن اعتبرها استهدافًا سياسيًا للمعارضة، مما جعل الخطاب متوترًا ومشحونًا بالعواطف السياسية (2008/9/14 Minutes of Session No.5؛ Minutes of Session No.46 2009/2/25). من الناحية اللغوية، ظهر استخدام مكثف للبلاغة والتصوير المجازي، حيث وصفت بعض الكتل هذه الإجراءات بأنها "موجة سياسية" أو "محاولة لقمع الأصوات المعارضة"، مستخدمة أساليب البلاغة لإثارة القلق والرأي العام ضد القرار (90، 2021، Al-Saadi). من خلال ما تقدم لتحليل النصي للخطابات خلال هذه الأحداث يشير إلى أن رفع الحصانة والاستقالات شكلت محطات حاسمة في تشكيل الخطاب السياسي البرلماني، إذ أظهرت استخدامًا متنوعًا للغة بين الخطاب الرسمي القانوني والخطاب السياسي المتوتر، مما يعكس طبيعة الصراعات السياسية في العراق خلال تلك المدة.

انسحاب وزراء القائمة العراقية وجبهة التوافق من الحكومة و أثر ذلك على الخطاب السياسي

شكل انسحاب وزراء القائمة العراقية وجبهة التوافق من الحكومة العراقية خلال الدورة الانتخابية الأولى (2010–2006) أحد أبرز الأحداث السياسية التي أثرت بشكل مباشر على طبيعة الخطاب البرلماني والسياسي في العراق. فقد مثل هذا الانسحاب خطوة احتجاجية من قبل الكتل المعارضة للتعبير عن رفض السياسات الحكومية، والمطالبة بإعادة التوازن السياسي ضمن الحكومة والبرلمان. وعلى المستوى البرلماني، انعكس هذا الإجراء في تحول الخطاب السياسي من لغة حوارية وتوافقية إلى لغة مواجهة واحتجاج لفظي، مع التركيز على القضايا التي أدت إلى الانسحاب، مثل الخلافات على توزيع المناصب، وقرارات السياسات الاقتصادية والأمنية، والتوترات الطائفية والسياسية (Samurai, 2014, 142). شهدت الدورة الانتخابية الأولى لمجلس النواب العراقي

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

انسحابات بارزة من داخل الحكومة، كان أبرزها انسحاب وزراء القائمة العراقية وجبهة التوافق في فترات مختلفة، وهو ما ألقى بظلاله على الخطاب السياسي داخل البرلمان وأثر على توازن القوى السياسية (15، 2020، Power).

في ٧ آب 2007، أعلن وزراء القائمة العراقية الوطنية انسحابهم من الحكومة احتجاجًا على قضايا فساد مالي وتدخلات سياسية، مثل قضية وزير الاتصالات محمد توفيق علاوي المتهمة في عقد مع شركة فرنسية، هذا الإعلان استخدم في الخطاب البرلماني لغة حادة وشديدة، معبراً عن الاستياء والغضب من الممارسات الحكومية (Minutes of Session No23 2007/5/9)، اذ استعانت الكتل المعارضة بأساليب البلاغة الاستنكارية والاتهامية لتأكيد رفضها للوضع السياسي القائم (www.nazaha.iq، 2025/6/16, Integrity Commission). كما أعلنت جبهة التوافق انسحاب وزرائها في عدة مناسبات، مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين الذين ثبتت براءتهم، والمشاركة الفعلية في القرار السياسي والأمني، ووقف الاعتقالات العشوائية في الخطاب الرسمي لهذه الجبهة، تم توظيف أساليب الاستجداء والمناشدة مع التمسك بحقوق القانون والديمقراطية، ما أضفى على خطابهم بعداً إنسانياً ومطالبات حقوقية واضحة (284-285، 2013، Al-Hashemi).

كان لهذه الانسحابات تأثير سلبي على استقرار الحكومة وقدرتها على اتخاذ قرارات فعالة، اذ انعكس ذلك في الخطاب البرلماني على شكل توترات متزايدة، واستعمال لغوي يتسم بالتصعيد والمواجهة بين الكتل، مما عزز حالة الانقسام والجمود السياسي. فقد استخدمت الكتل المؤيدة للحكومة خطاباً دفاعياً، مشددين على ضرورة الحفاظ على الوحدة السياسية، فيما استخدمت الكتل المعارضة خطابًا انتقاديًا قوياً، يعكس استياءً عميقًا من الأوضاع، مما جعل من البرلمان ساحة للصراع الخطابي الحاد (85، 2021، Al-Saadi).

تُظهر نصوص الانسحاب والمقاطعة البرلمانية استخدامًا مكثفًا لمفردات تحمل دلالات واضحة على الرفض والاعتراض والاحتجاج، مثل: الانسحاب، المقاطعة، والرفض، ما يمنح خطاب المعارضة قوة رمزية في التعبير عن موقفها السياسي. ويُلاحظ أيضا توظيف العبارات الإقناعية التي تهدف إلى استمالة الرأي العام ودعم المواقف السياسية، مما يحول الانسحاب من إجراء شكلي إلى أداة خطابية مؤثرة تعكس وظيفة اللغة في ممارسة الضغط السياسي داخل المجلس، كما تستخدم هذه النصوص تركيبات لغوية مدروسة، مثل الجمل الخبرية القاطعة، والأسئلة الاستنكارية، والتكرار التأكيدي، إلى جانب المصطلحات القانونية والدستورية، لتعزيز شرعية الموقف وإضفاء ثقل سياسي على الممارسات الاحتجاجية (102، 2005، Akasha). ومن خلال هذا الاستخدام المتقن للغة، يتضح أن الخطاب البرلماني للمعارضة ليس مجرد نقل للأحداث، بل أداة للتأثير السياسي،

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

وإظهار القوة الرمزية للمعارضة، وإعادة تشكيل المشهد السياسي والتفاوضي داخل المؤسسات التشريعية.

مثل انسحاب الوزراء من الحكومة ومقاطعة الكتل البرلمانية للجلسات ظاهرتين متداخلتين في المشهد السياسي العراقي، لكنهما تختلفان في الوظيفة والهدف، فالانسحاب الوزاري كما حدث مع وزراء القائمة العراقية عام 2010 هو فعل تنفيذي سياسي يعبر عن رفض المشاركة في صنع القرار من داخل السلطة، وغالباً ما يصاحبه خطاب يطالب بالعدالة او مكافحة الهيمنة ويستخدم كوسيلة ضغط على رأس السلطة، اما المقاطعة البرلمانية، فهي فعل رقابي احتجاجي يمارس داخل المؤسسة التشريعية، ويعكس رفضاً للإقرار او المشاركة في شرعنة قرارات يُنظر اليها على انها غير شرعية منحازة (Al-Ubaidi ،2016 ،204).

من خلال ما تقدم يُظهر التحليل اللغوي أن الانسحاب الوزاري والمقاطعة البرلمانية، على الرغم من اختلافهما من حيث الشكل والإجراء، أسهما في إعادة تشكيل بنية الخطاب السياسي داخل المؤسسات الرسمية، فقد أدى هذا السلوك إلى بروز لغة يغلب عليها طابع الرفض والانقسام، مقابل تراجع اللغة الحوارية القائمة على التفاهم والتداول، ويلاحظ أن الخطاب اتجه نحو استخدام مفردات وتراكيب ذات دلالات تصعيدية، مما غيّر من الوظيفة التداولية للغة داخل البرلمان، اذ لم تعد تُستخدم أساسًا لتنظيم النقاش أو بناء التوافق، بل للتعبير عن الموقف والتمييز الخطابي بين الأطراف المختلفة، ويؤكد ذلك أن اللغة، في هذا السياق، تؤدي دوراً فاعلاً في تشكيل أنماط الخطاب وتوجيه مسارات التفاعل داخل المؤسسة التشريعية.

أثر التوافق السياسي على أداء المؤسسات ومفهوم المعارضة في الخطاب البرلماني العراقي

شكل التوافق السياسي الذي ساد خلال الدورة الانتخابية الأولى لمجلس النواب العراقي أساسا للعمل البرلماني والحكومي، لكنه مع الوقت أصبح عائقًا رئيسياً أمام الأداء الفعال للمؤسسات التشريعية والتنفيذية، يظهر هذا التوافق جليًا في الخطاب البرلماني الذي تمحور حول لغة التنازلات والتسويات، مما أدى إلى الحد من حدة الخطاب الانتقادي والمعارض داخل المجلس (Abdul Latif ،2019 ،241)، اذ عد التوافق السياسي احد الركائز الأساسية لاستقرار المؤسسات في الأنظمة الانتقالية لاسيما في سياقات ما بعد النزاع في العراق بعد عام 2003، الا ان هذا التوافق يتحول الى محاصصة طائفية او حزبية، يفرغ العمل البرلماني من مضمونه الديمقراطي، ويضعف آلية المساءلة والمحاسبة، فبدلاً من أداء نقدي بنّاء، تلجأ الكتل غير الحاكمة الى سلوكيات رمزية كالانسحاب او المقاطعة، بينما يهيمن في الخطاب البرلماني ولاءات ما فوق الدستورية، ونتيجة لذلك يصبح البرلمان أداة لمصادقة قرارات مسبقة، لا ساحةً للمساءلة، فالتوافق في العراق لم يبنِ مؤسسات قوية، بل

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

انتج احزاباً قوية على حساب الدولة (Minutes of Session No. 59 2007/1/18؛ 112، 2018، Jabbar).

في هذا السياق، تم استخدام لغة التوافق بشكل متكرر في الجلسات، اذ سعت الكتل السياسية إلى إبراز مواقفها كونها جزءً من وحدة وطنية أكبر، وهو ما خلق خطابًا موحدًا تقريبًا يميل إلى تجنب الصراعات الحادة، تعكس هذه الظاهرة تحول البرلمان من فضاء لمنافسة سياسية حقيقية إلى منصة لترسيخ الاستقرار السياسي، مع ما يحمله ذلك من تبعات على حرية التعبير البرلماني ودور المعارضة (83، 2021، Al-Saadi). ومع ذلك، فإن هذا التوافق السياسي أدى إلى إضعاف دور المعارضة الحقيقية داخل المجلس، اذ كانت الأغلبية تميل إلى الالتزام بمواقف الحكومة والتوافقات الحزبية، مما أثر على فعالية الرقابة والمساءلة. ويظهر الخطاب البرلماني خلال هذه المرحلة افتقارًا إلى الحدة والجرأة في انتقاد السياسات الحكومية، اذ تم استبدال خطاب المعارضة التقليدي بخطاب متحفظ ومعتدل، يركز على تعزيز الوحدة الوطنية وتجنب الانقسامات الحادة (154-152، 2011، Kazim).

من الناحية اللغوية، استخدمت الكتل السياسية تعبيرات وعبارات دالة على الوحدة والتفاهم، مثل "التوافق الوطني"، "الشراكة السياسية"، و"الوحدة الوطنية"، والتي برزت في معظم نصوص الخطاب البرلماني، مما أضعف من حضور لغة الاعتراض والانتقاد. وعكست هذه اللغة تحولًا في الوظيفة التداولية للخطاب السياسي، اذ صار يهدف إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي بدلاً من نقد السياسات أو تقديم بدائل فعالة (5، 2010، Aylan). بالتالي، إن التوافق السياسي، على الرغم من أهميته في إدارة التنوع السياسي والاجتماعي في العراق، ساهم في إضعاف دور البرلمان كمؤسسة رقابية، وقلل من فرص وجود معارضة نيابية فاعلة، مما أثر سلبًا على تطور النظام الديمقراطي في البلاد. وهذه الحالة تشير إلى ضرورة مراجعة الآليات السياسية والتشريعية التي تتيح للمعارضة أداء دورها الحقيقي داخل البرلمان، بما يعزز من فاعلية المؤسسات الديمقراطية (85، 2021، Al-Saadi).

مما تقدم يتضح لنا ان التوافق السياسي الذي ساد خلال الدورة الانتخابية الأولى لمجلس النواب العراقي شكّل أساسًا للعمل البرلماني والحكومي، لكنه مع الوقت أصبح عائقًا أمام أداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية بفعالية. فقد تمحور الخطاب البرلماني حول لغة التنازلات والتسويات، مع التركيز على الوحدة الوطنية والشراكة السياسية، وهو ما حدّ من حدة الخطاب الانتقادي والمعارض داخل المجلس. من الناحية اللغوية، استخدمت الكتل السياسية مفردات وعبارات مثل "التوافق الوطني"، "الوحدة الوطنية"، و"الشراكة السياسية"، ما أدى إلى إضعاف حضور لغة الاعتراض والنقد، وتحويل الخطاب البرلماني من أداة للرقابة والمساءلة إلى وسيلة لتعزيز

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

الاستقرار السياسي. وتكشف هذه الظاهرة عن الدور الفاعل للغة في تشكيل الممارسة السياسية، اذ تؤثر المصطلحات والتراكيب اللغوية على قدرة المعارضة على أداء دورها الحقيقي داخل البرلمان، وبالتالي على فعالية المؤسسات الديمقراطية وتطور النظام السياسي في البلاد.

الخاتمة

توصل البحث إلى أن ظاهرة الانسحاب والمقاطعة في مجلس النواب العراقي خلال الدورة الانتخابية الأولى (2006–2010) شكّلت تحديًا جوهريًا أمام الأداء التشريعي والرقابي للمجلس، اذ أدت هذه الظواهر إلى تعطيل عمل البرلمان وتقليل قدرته على مراقبة السلطة التنفيذية، مما أثر على فعالية المؤسسات الديمقراطية ومسار البناء السياسي في العراق، كما أظهرت الدراسة أن التوافق السياسي، الذي تم الترويج له كآلية لإدارة التنوع الطائفي والسياسي، تحول في الممارسة العملية إلى عامل معرقل لممارسة المعارضة النيابية الفاعلة، مما حدّ من حيوية الخطاب البرلماني وأضعف قدرة البرلمان على محاسبة الحكومة والتأثير على صنع القرار.

من الناحية اللغوية، أبرز البحث أن الخطاب البرلماني خلال هذه المدة اعتمد على مزيج دقيق بين لغة التوافق ولغة الرفض والاعتراض، حيث استخدمت الكتل السياسية مفردات وعبارات مثل "التوافق الوطني"، "الوحدة الوطنية"، و"الشراكة السياسية" للتأكيد على الانسجام الظاهري وتقليل الاحتكاكات، بينما اعتمدت المعارضة على مفردات تحمل دلالات الرفض والمقاطعة لتعزيز موقفها السياسي وإيصال رسالة احتجاجية واضحة. وقد أظهر التحليل أن اللغة لم تكن مجرد وسيلة لنقل المعلومات أو الإجراءات، بل أداة فعّالة للضغط السياسي، والتأثير على الرأي العام، وإعادة تشكيل المعايير السلوكية للخطاب النيابي. فالتراكيب اللغوية، والأساليب الإقناعية، والمصطلحات القانونية والدستورية ساهمت في تشكيل الدور الرمزي للمعارضة، وفي الوقت نفسه أعادت توجيه وظيفة البرلمان من فضاء للمنافسة السياسية الحادة إلى منصة لتعزيز الاستقرار السياسي وفق آليات التوافق.

ويكشف هذا التحليل أن اللغة داخل البرلمان العراقي عملت كمرآة للسياسات والممارسات السياسية، إذ يمكن من خلالها فهم مستويات القوة، والتوازن بين الكتل، ودرجة حرية المعارضة، وكذلك التعقيدات السياسية والاجتماعية التي أثرت في شكل الخطاب، ومن هذا المنطلق، يوصي البحث بضرورة تعزيز الدور الرقابي للمعارضة عبر تعديل الأطر التشريعية والسياسية التي تسمح لها بممارسة الرقابة بشكل فعّال، ودعم استخدام خطاب سياسي أكثر انفتاحًا ووضوحًا، بما يسهم في تطوير المؤسسات الديمقراطية وتعزيز جودة النقاش البرلماني.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

في الختام، يقدم البحث مساهمة هامة في إبراز العلاقة بين اللغة والسياسة في السياق العراقي، ويؤكد على أهمية التحليل اللغوي كأداة لفهم الظواهر السياسية بشكل أعمق، ويمهد لإجراء دراسات مستقبلية على دورات برلمانية أخرى لتعميق البحث العلمي في تحليل الخطاب السياسي، وفهم أدوار البرلمان والمعارضة في بناء النظام الديمقراطي في العراق.

قائمة المراجع

Abdul Latif, Imad. (2019). Political Discourse Analysis. Jordan: Dar Kunooz Al-Ma'rifah.

Ailan, Azhar Muhammad Ailan. (2010). What is the Structure of the Iraqi Parliament under the New Election Law? International Papers Journal, University of Baghdad.

Akasha, Mahmoud. (2005). The Language of Political Discourse (An Applied Linguistic Study in Light of Communication Theory). Egypt: Dar Al-Nashr Lil-Jami'at.

Al-Badr, Abeer Bader Abdul-Sattar. (2024). The Significance of Power Discourse and Evidence of its Legitimization (Amending the Retirement Law and the Law Abolishing the Allowances of the Three Presidencies and Special Grade Allowances as Examples). Iraqi University Journal, 61 (2).

Al-Bakri, Yassin Muhammad Saad. (2015). The Impact of Political Consensus on the Performance of Institutions in Iraq. Baghdad: Dar Al-Nahda.

Al-Dulaimi, Ghalib Hamid. (2020). Parliamentary Work in Iraq: Between Constitution and Practice. Amman: Dar Wael.

Al-Hashemi, Muhammad Sadiq al-Hashemi. (2013). The Year of Iraq. Baghdad: Iraq Center for Studies.

Al-Husseini, Muhammad Fawzi. (2008). The Parliamentary System: A Comparative Study. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Al-Kinani, Ammar Rahim. Naji, Mustafa. (2021). Parliamentary Terms and Concepts. Baghdad: Iraqi Council of Representatives - Department of Parliamentary Research and Studies.

Al-Kubaisi, Muhammad Abdul Hamid. (2019). The Iraqi Political System: A Study of Constitutional and Institutional Transformations (2003-2018). Beirut: Dar Al-Farabi.

Al-Sabah Newspaper. (2006, July 17). Attempts to Form a National Salvation Front in Iraq. Al-Sabah, Issue 888, 4.

Al-Sa'di, Nazim Kat'a Rasen. (2021). Parliamentary Opposition and Political Development in Iraq After 2014. Master's Thesis. National Defense College in Iraq.

Al-Samarrai, Shafiq Abdul-Razzaq. (2014). Nouri Al-Maliki 2006-2014: Years of Failure and Administrative and Financial Corruption. Baghdad: Dar Al-Mu'taz.

Al-Ubaidi, Talib Jassim. (2016). Democratic Transition in Iraq: Its Reality and Challenges 2003-2015. Baghdad: Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiya Al-'Amma.

Al-Zaydi, Abdul-Hussein. (2015). The Iraqi Parliamentary System: A Critical Analytical Study. Baghdad: Dar Al-Ma'moun for Printing and Publishing.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

Al-Zughbi, Fouad Abdel-Maqsoud. (2005). Parliament in Comparative Political Systems. Alexandria: Dar Al-Ma'rifa Al-Jami'iya.

International Information Network, Integrity Commission. (2025, June 16). Corruption case of Minister of Communications Mohammed Tawfiq Allawi. Retrieved from www.nazaha.iq

International Information Network, Reuters, Dubai, Al-Arabiya Net. (2024, November 24). Ministers from the Sadr Movement withdraw from the government. Retrieved from www.alarabiya.net

Iraqi Council of Representatives. (February 25, 2009). Minutes of Session No. 46: Lifting the immunity of Representative Muhammad al-Daini.

Iraqi Council of Representatives. (January 1, 2007). Minutes of Session No. 59.

Iraqi Council of Representatives. (July 12, 2006). Minutes of Session No. 22.

Iraqi Council of Representatives. (July 17, 2006). Minutes of Session No. 26.

Iraqi Council of Representatives. (July 2, 2006). Minutes of Session No. 19.

Iraqi Council of Representatives. (May 9, 2007). Minutes of Session No. 23.

Iraqi Council of Representatives. (October 15, 2006). Minutes of Session No. 48: Lifting the Immunity of Representative Mishaan Al-Jubouri.

Iraqi Council of Representatives. (October 4, 2007). Minutes of Session No. 13: Acceptance of the resignation of MP Abdul Nasser al-Janabi.

Iraqi Council of Representatives. (October 8, 2006). Minutes of Session No. 44: Lifting the Immunity of Representative Mishaan Al-Jubouri.

Iraqi Council of Representatives. (September 14, 2008). Minutes of Session No. 5: Lifting the immunity of Representative Mithal al-Alusi.

Jabbar, Adel. (2018). The Iraqi Political Class and the Making of a Failed State. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.

Jamil, Shatha Faiq. (2011). The Future of Iraq Between State-Building and Attempts at Partition. Amman: Dar Ward Al-Urduniyah for Publishing and Distribution.

Kadhim, Ban Ali. (2021). Parliamentary Opposition and Political Development in Iraq after 2014. Master's Thesis. National Defense College in Iraq.

Majid, Yasin. (n.d.). The Difficult Eight Years of Nouri al-Maliki's Era. Najaf-Beirut: Al-Aref Publications.

Marr, Phoebe. (2012). Armed Conflicts in Iraq and Their Impact on Political Stability. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.

Power, Greg. (n.d.). A Guide for Parliamentarians on Parliamentary Ethics and Conduct. Published by: The Global Working Group on Parliamentary Ethics (GOPAC) in cooperation with the Westminster Foundation for Democracy.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)